لأكون صادقاً

نبيل الملاح

دفعني لكتابة هذا المقال الخبر الذي تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي عن صدور قرار يقضي بإلزام من هم بين ١٧ و٤٢ عاماً بالحصول على إذن سفر من شعبة التجنيد التابع لها كل مسافر إلى خارج القطر، ويشمل هذا القرار الجميع بمن فيهم المعفيون من الخدمة العسكرية والمقيمون خارج القطر المسجلون أصولاً لدى دوائر التجنيد.

استهجنت واستغربت صدور هذا القرار، وكذلك الكثير من الناس لما له من آثار سلبية على مختلف مناحي الحياة في سورية، وتضييق غير مبرر على حركة الناس وتنقلاتهم، في الوقت الذي نسمع فيه كلاماً عن دعوة السوريين المقيمين في الخارج للعودة إلى سورية والمساهمة في إعادة الإعمار، وكذلك دعوتهم لقضاء إجازاتهم في بلدهم بين أهلهم.

إن إعادة الإعمار والبناء يتطلب أيدياً عاملة من مختلف الفئات، وإن تنشيط الاقتصاد بقطاعاته الصناعية والزراعية وغيرها يتطلب استقراراً في العمالة وتشجيع العاملين في الخارج للعودة إلى بلدهم وإزالة كل المعوقات.

وهذا يدعو إلى ضرورة مراجعة هذا القرار وغيره من القرارات التي تضر بمصلحة الوطن والمواطن وتسيء إلى الناس وتفسد حياتهم، وهي بالتأكيد ستؤدي إلى توسيع دائرة الفساد وتعطيل الإنتاج.

فهل يعقل أن يتم وضع اسم مالك سيارة في النشرة الشرطية وعدم منحه «لا حكم عليه» بحجة وجود مخالفة سير، ألا يوجد طريقة أخرى لملاحقة السيارة المخالفة؟

نسمع أقوالاً جميلة عن الإصلاح ومحاربة الفساد، لكننا ما نلبث أن نرى أفعالاً وقرارات تناقض هذه الأقوال، لدرجة أفقدتنا الثقة بكل ما يقوله المسؤولون الذين لم يعد لهم أي مصداقية لدى الناس، وبالطبع لا يدخل ضمن هؤلاء الناس المنافقون والانتهازيون الذي يصفقون ويهللون للمسؤولين بغض النظر عن الحقيقية والحق والخطأ والصواب. إن هؤلاء المنافقين هم في أغلبيتهم فاسدون ومفسدون ومنهم أمراء حرب ما زالوا يسعون بكل السبل والوسائل لإطالة أمد الصراع والحرب حفاظاً على مصالحهم ووجودهم.

وأنا أعتبر هؤلاء أدوات لتنفيذ المخطط الصهيوني الذي يهدف إلى تحطيم الكيان العربي السوري الذي حمل راية العروبة والوحدة العربية.

علينا جميعاً أن ندرك أن الزمن يداهمنا، وأن الوقت قد حان اليوم قبل غد لنبحث عن رجال دولة يتمتعون بالخبرة والنزاهة والتجرد لتحمل المسؤولية بجد وإخلاص، والاستفادة من تجارب الماضي، وعدم تكرار التجارب الفاشلة، وجعل معيار الخطأ والصواب لكل قرار «مصلحة المواطن وكرامته»، وعدم التراخي في محاسبة الفاسدين والمقصرين في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أكرر ما قلته في مقالات سابقة إن الوطن للجميع وما يصيبه يصيب الجميع، وعلى الجميع أن يضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

ولأكون صادقاً مع الناس الذين أكتب لهم ومن أجلهم، فاعذروني ألا أكون متفائلاً أو متشائماً، وقد أكون في هذه اللحظة متشائماً وأدعو الله ألا أبقى كذلك.

باحث ووزير سابق

«النفط» تجهز ١١ محطة جديدة للعمل على البطاقة الذكية وتعلن اعتماد اللون البنفسجي للبنزين في «الكازيات» اعتباراً من السبت

غانم لـ«الوطن»: تركيب ٥ آلاف «حساس» على الآليات الحكومية وتطبيق البطاقة الذكية في «حمص» منتصف الشهر القادم

فادي بك الشريف

أكد وزير النفط علي غانم الانتهاء من جميع التجهيزات من المعنيين في الوزارة لتطبيق اللون الجديد «البنفسجي» لمادة البنزين اعتباراً من السبت القادم وذلك ضمن الإجراءات التي اتخذتها وزارة النفط لضبط أي تلاعب بالمادة وأي تهريب إلى دول الجوار، عبر ضبط العملية بشكل فعلي، الأمر الذي يحقق وفورات كبيرة ويضع حداً للمتلاعبين بالمادة، ليصار إلى تطبيق اللون الجديد على جميع المحطات والكازيات، علماً أن الإجراء الجديد يمنع أي نوع من الخلط على مادة البنزين عبر اعتماد المواصفة الجديدة بإضافة قرينة للمواصفة، ولا انعكاس سلبياً على المواصفة، ولا أي تأثير فيما يخص إحداث شوائب على المادة.

وأوضح الوزير غانم في تصريح لـ«الوطن»: أنه تم لغاية تاريخه تركيب ٥ آلاف «حساس» على الآليات الحكومية، وذلك ضمن المرحلة الثانية من مشروع البطاقة الذكية، وخاصة بعد أن أقر مجلس الوزراء المرحلة الثانية من المشروع، ووافق على كتاب النفط المتضمن توجيه الجهات العامة لتركيب الحساسات على السيارات الحكومية لزوم التزود بالوقود بواسطة البطاقة الذكية وذلك ضمن تطبيق المرحلة الثانية من مشروع البطاقة الذكية على الآليات الحكومية التي تسهم في ضبط تزود المركبات بالمشتقات النفطية وفق الكمية المخصصة للمركبة نفسها بدقة.

ولفت غانم إلى التعاقد مع مركز البحوث على تصنيع الحساسات، ضمن إطار التصنيع المحلي والدعم الفني للمشروع بما يعكس استمرار المشروع وتطوير التقانة، إضافة إلى أتمتة المشتقات النفطية، مضيفاً فيما يخص آلية عملها: يوضع الحساس على الآلية الحكومية، ويوجد قارئ موضوع عليها وبالتالي ضبط الأمر تزود الآلية بمادة البنزين عبر قارئ للبطاقة وللحساس أيضاً، ما يؤدي إلى تعبئة البنزين حصراً للآلية ذاتها، الأمر الذي يزيد عملية الوفر المحقق من تطبيق الحساسات وآلية الضبط المتبعة.

ولفت وزير النفط إلى متابعة اعتماد مشروع البطاقة الذكية في مختلف المحافظات، مشيراً إلى تطبيق البطاقة واعتمادها في محافظة حمص حتى منتصف الشهر القادم كحد أقصى بعد متابعة جميع الترتيبات اللازمة لتطبيق المشروع، ليصار إلى متابعة تنفيذه في مختلف محافظات القطر.

وقال وزير النفط: يوجد ٤٩٥٠٠ آلية حكومية تعمل على البطاقة الذكية، علما أن المرحلة الأولى تضمنت تطبيق البطاقة الذكية على الآليات بشكل فعلي، مؤكداً أن العقود كانت موقعة مع ٣ شركات للآليات الحكومية خلال عام ٢٠١٠ ولكن نتيجة ظروف الأزمة تم إطلاق المشروع خلال تموز من ٢٠١٤، مضيفاً وجود ١٢٨ محطة مؤتمتة، و١١ محطة قيد التجهيز حالياً ليصبح العدد ١٣٩ محطة مؤتمتة تعمل على البطاقة الذكية.

وأكد وزير النفط أن تطبيق البطاقة الذكية على الآليات الحكومية ضبط تزويدها بمادة البنزين وحقق وفورات تجاوزت ٧ مليارات ليرة منذ مطلع تموز وحتى تاريخه، مضيفاً: إن ذلك بالسعر المدعوم، علماً أن الرقم يتجاوز الـ١٠ مليارات بسعر التكلفة بالنسبة للآليات الحكومية، مضيفاً: يأتي ذلك ضمن توجيهات الحكومة لضبط توزيع المشتقات النفطية، لذا اتخذت النفط خطوات للحد من التلاعب والتهريب من خلال «قرينة اللون»، واعتماد البطاقة الذكية مع لحظ حركة «البنزين» وبقية المشتقات الأخرى من خلال رصد الكميات الموجودة أو الموزعة للمواطنين، والموجودة في المحطات أو المستودعات المركزية.

> ٧ مليارات وفورات محققة من البنزين «بالسعر المدعوم» بعد تطبيق البطاقة الذكية

باصات النقل لزوار المعرض وسكان دمشق بلا مواصلات!

حداد: تخصيص الباصات لنقل زوار المعرض لن يسبب الازدحام

الحكومة ستدفع لشركات النقل تعويضاً عن النقل المجاني للمعرض

الوطن

اشتكى مواطنون غياب وسائل النقل العامة عن بعض خطوط محافظة دمشق ما سبب لهم معاناة كبيرة، محملين المسؤولية في ذلك إلى توجيه الباصات لنقل زوار المعرض متجاهلين احتياجاتهم من وسائل النقل للوصول إلى غاياتهم.

مدير شركة النقل الداخلي في دمشق سامر حداد أكد لـ«الوطن» أن وضع باصات الشركة تحت تصرف مؤسسة المعارض لنقل زوار المعرض لم يتسبب بالازدحام داخل العاصمة، فتغطية الفترة الصباحية تامة، على حين إن الفترة المسائية تشهد توجه أغلبية الناس نحو مدينة المعارض، مضيفاً: في حال عدم وجود إقبال بالشكل المطلوب على زيارة المعرض ستعمل الشركة على الفور لتغطية الجانبين، مشيراً إلى وجود ٥ شركات نقل خاصة تعمل على خطوط النقل في العاصمة بعيداً عن نقل الزوار.

وبيّن حداد في حديثه مع «الوطن» أن هناك ٣ شركات نقل خاصة خصصت كل منها ٢٠ باصاً، إضافة إلى مساهمة شركة النقل الداخلي بـ٩٠ باصاً وهي طاقتها الكاملة لنقل زوار المعرض مجاناً بدءاً من الساعة ٥ مساءً، موضحاً أن رئاسة مجلس الوزراء ستعوض شركة النقل والشركات الخاصة بتكاليف التشغيل لكل باص فور انتهاء المعرض.

وعن كيفية اختيار مراكز الانطلاق ومسارات الباصات، أوضح حداد أن هناك لجنة تشكلت في محافظة دمشق لدراسة المدينة أسوةً بمراكز السنة الماضية، مبيناً أن هذه المراكز وضعت في مناطق حيوية وقريبة من التجمعات السكانية، إضافة إلى توزيعها جغرافياً بشكل يغطي كامل المدينة.

وأكد حداد أن ما حدث العام الماضي من ازدحام وعرقلة مرورية في اليوم الأول من المعرض لم يكن سببه مشكلة النقل بل عدم فتح البوابات لدخول الناس، إذ عملت الباصات على نقل الزوار من الساعة ٣ ظهراً إلى ساعات الفجر دون توقف، مضيفاً: إن الفجوات والمعوقات كافة التي حصلت المعرض الماضي دُرست وتم حلها عن طريق زيادة عدد الباصات من ١٠٠ باص في العام الفائت إلى ١٥٠ هذا العام، وكذلك زيادة عدد البوابات المفتوحة.

وكشف حداد لـ«الوطن» وجود أربعة مراكز إضافة إلى نقلها الزوار إلى مدينة المعارض، فهي مخصصة أيضاً لنقلهم إلى محطة القدم، في حال رغب المواطنون في الوصول إلى المعرض عن طريق القطار، وهذه المراكز هي «أتوستراد المزة جانب صالة الجلاء» «جسر الرئيس» «البرامكة – سانا» «مشروع دمر– دوار الكنيسة».

فلاحو حماة: الزراعة لم تعد تطعم خبزاً!

حماة- محمد أحمد خبازي:

عبّر فلاحو حماة لـ«الوطن» عن معاناتهم جراء ارتفاع تكاليف العملية الإنتاجية الزراعية، وشح المردودية في وحدة المساحة، عدا تحكم تجار السوق السوداء بأسعار المحاصيل الزراعية في ظل غياب الإجراءات الحكومية التي يجب أن توفر مستلزمات العمل لهم وتحميهم من براثن التجار، مختصرين معاناتهم بقولهم: لم تعد الزراعة تطعمنا خبزاً.

وعرض مصدر في اتحاد فلاحي حماة لـ«الوطن» لأبرز المعوقات التي تواجه الفلاحين قائلاً: إن أبرز المعوقات هي عزوف الأغلبية من الفلاحين عن زراعة بعض المحاصيل التي تتطلب تكاليف إنتاج مرتفعة وغلاء أجور الأيدي العاملة ولاسيما عمليات الخدمة وتحديداً الصيفية منها كالشوندر السكري والقطن الأمر الذي أدى إلى تراجع زراعتها، إضافة إلى صعوبة وصول المزارعين إلى أراضيهم وخروجهم المؤقت من قراهم وعدم إمكانية إيصال مستلزمات الإنتاج إلى بعض المناطق رغم توافرها في المصارف ومؤسسة إكثار البذار نتيجة إرهاب المجموعات المسلحة ما أثر سلبياً أيضاً في توافر وسائط النقل وارتفاع أجورها وما انعكس ارتفاعاً على تكاليف الإنتاج.

وكشف مصدر في زراعة حماة لـ«الوطن» أن ثمّة صعوبات أخرى أثّرت في تنفيذ الخطة الزراعية وانعكست على الواقع الزراعي في مجال مديرية الزراعة، مثلما انعكست على حياة المزارعين، وأبرزها صعوبة وصول الفنيين في مديرية الزراعة والوحدات الإرشادية إلى أماكن عملهم بسبب الحرب وما رافقها من عمليات تخريب ممنهج قامت بها العصابات المسلحة لمساحات واسعة من الحقول والبساتين والوحدات الإرشادية والمراكز والدوائر الزراعية، إضافة إلى الضرر الذي أصاب الثروة الحيوانية وتراجع إنتاجها وأعدادها بسبب عمليات السرقة والتهريب وصعوبة الوصول إلى أماكن التربية لتوفير الرعاية البيطرية والصحية اللازمة لها وخاصة في البادية، وإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالغابات والمناطق الحراجية والمحميات الرعوية بسبب الحرائق وقطع الأشجار والشجيرات والاعتداءات عليها.

وكحل إسعافي لهذا الواقع المؤلم، رأى المصدر أن يتم التوجه لزراعة المحاصيل التي تتطلب تكاليف إنتاج منخفضة وسهلة التسويق وتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، والإسراع بعودة المزارعين إلى القرى المحررة لزراعتها وتوفير وسائط نقل كافية وتوفير وصول الفنيين إلى مناطق عملهم من أجل متابعة تنفيذ الخطة الإنتاجية، وتدقيق البيانات الإحصائية وتوفير الكميات الكافية من مادة المازوت والقطن من المصارف الزراعية لأن المحصول الناتج يسلم لمعمل السكر والمحالج، وإعادة وتأهيل البنى التحتية من أبنية ومرافق وآليات وآبار ومعدات ري وتوفير وصول الفنيين البيطريين وتوفير الحماية الكافية للغابات والمناطق الحراجية والمحميات الزراعية وإعادة المتضرر منها.

خبرات محلية توفر ٦٢٥ مليون دولار في مصفاة حمص

طراف لـ«الوطن»: لأول مرة إنتاج زيوت كان يتم استيرادها

حمص - نبال إبراهيم

أكد مدير عام مصفاة حمص علي طراف لـ«الوطن» تحسن واقع النفط الخام الوارد من الحقول لتكريره في المصفاة بعد تحرير الجيش العربي السوري حقول النفط الخام في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية، ومنها حقول (الهنيدي والثورة ووادي عبيد) ما انعكس إيجاباً على عملية زيادة نسبة الإنتاج للمشتقات النفطية بجميع أنواعها وأصنافها وتأمين احتياجات السوق المحلية، مشيراً إلى أنه خلال العامين الماضيين لم يحدث أي أزمة في المحروقات واقتصر الأمر على بعض الاختناقات بسبب ظروف عملياتية تم تذليلها وتجاوزها في حينها.

وبين طراف أن خطة مصفاة حمص تهدف لزيادة عملية الإنتاج والاعتماد على الذات وإيجاد البدائل للمواد التي كان يتم استيرادها، والذي أصبح في ظل العقوبات الاقتصادية الجائرة من المستحيل استيرادها، لافتا إلى أن كوادر المصفاة وبخبراتهم الفنية المحلية تمكنوا من إيجاد البدائل وقاموا بتركيب نفط خام لضمان استمرار عملية الإنتاج وتغطية حاجة السوق المحلية، مشيراً إلى أن المصفاة حققت وفورات مالية وصلت إلى نحو٦١٥ مليون دولار نتيجة لاعتمادها على الذات وتأمين المشتقات النفطية بطرق علمية وتصنيع الأبراج وملحقاتها مع قطع الغيار الأخرى.

وكشف أن كوادر المصفاة وعلى الرغم من كل التحديات تمكنوا بخبراتهم الفنية المحلية مؤخراً من إنتاج عدة أصناف وأنواع من المشتقات النفطية والزيوت الخاصة لأول مرة على مستوى سورية والتي كان يتم استيرادها بمبالغ مالية كبيرة ما انعكس إيجاباً على تحقيق وفورات مالية كبيرة على خزينة الدولة بالقطع الأجنبي، مبيناً أنه تم الانتهاء من التجارب المخبرية وإنتاج زيت الفرامل ضمن المعدات المتوافرة في معمل الزيت التابع للمصفاة، ووصلت كمية الإنتاج منه حتى تاريخه إلى ما يزيد على ٢٠٠ ألف عبوة، مشيراً إلى أنه سيتم تركيب خط إنتاج خاص لهذا الزيت في المعمل بطاقة إنتاجية مفتوحة، وبحسب الخطة الحالية سيكون هذا الخط في الخدمة قبل نهاية العام الحالي وسيعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠٠ طن سنوياً لتلبية حاجة القطر منه، ومن الممكن زيادة الطاقة الإنتاجية للخط بإضافة بعض التعديلات عليه مستقبلاً لتصدير الفائض منه.

كما تم الانتهاء مؤخراً من جميع التجارب المخبرية لإنتاج الشحوم بنوعيها (الصوديومي _ الليتويومي) وتم إنتاج كميات بمواصفات قياسية وقد حققت نجاحاً مذهلاً، وحالياً العمل جارٍ على إعداد دفتر شروط لتركيب خط إنتاج خاص بالشحوم بطاقة إنتاجية ١٠٠٠ طن سنويا ومن المتوقع أن يكون في الخدمة قبل نهاية هذا العام.

كما استطاعت كوادر المصفاة إنتاج مادة مانع التجمد لزوم عمل آليات القطاعات العامة والخاصة، وتم إنتاج زيت المسننات وزيت العنفات البخارية وزيت القطع لأول مرة خلال العام الجاري، ولدى المصفاة كميات كافية لجميع الاحتياجات وهي على أهبة الاستعداد لإنتاج الكميات المطلوبة ضمن زمن قياسي لتلبية احتياجات السوق المتزايدة وهي جاهزة لإنتاج كميات إضافية في حال التصدير.

وبين أن المصفاة حالياً بصدد إجراء تجارب مخبرية وكيميائية لإنتاج زيوت خاصة بالمحولات الكهربائية التي تعنى بها وزارة الكهرباء والتي كان يتم استيرادها، وعند الانتهاء من التجارب والمباشرة بعملية إنتاجها سينعكس ذلك بالاستغناء بشكل كامل عن استيرادها، لافتا إلى أنه تم أيضاً بعد تجارب مخبرية مكثفة إنتاج مشتقات نفطية لم تكن منتجة سابقاً ويستحيل استيرادها منها الوقود الخاص بالزوارق البحرية dc_٢٠ ووقود الآليات الثقيلة والعسكرية وبعض الأنواع الخاصة.

علاوة على ذلك ساهمت المصفاة بكوادرها وخبرات عمالها وتوجيهات الوزارة باستمرار عملية إنتاج بعض القطاعات العامة في الوزارة ومنع توقفها عن العمل من خلال إصلاح الزيوت التي كانت تعمل عليها، حيث قام الفنيون في المصفاة بإصلاح وإعادة تأهيل الزيوت الخاصة لضواغط معامل الغاز ذات المنشأ العضوي والأميركي الصنع وذلك بعمليات كيميائية وتجارب مخبرية معقدة وضمن مدة زمنية قياسية ما انعكس إيجاباً على عمل محطات الطاقة ومحطات توليد الكهرباء بشكل خاص.

وأكد طراف أن مصفاة حمص باتت حالياً تمتلك بنك معلومات وخبرات فنية كبيرة في مختلف المجالات الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على مختلف مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع النفطي بشكل خاص.

> إنتاج ٢٠٠ ألف عبوة زيت فرامل في أسبوع

مجلس محافظة السويداء يرفض مشاريع استثمارية رغم وجود التمويل

السويداء- عبير صيموعة

على الرغم من توجيهات وزارة الإدارة المحلية بتفعيل العمل ببلاغها الصادر القاضي بضرورة تمويل مشاريع استثمارية تنموية ذات مردود بنسبة ٢٥٪ من قيمة المشروع على أن يتم تمويل هذه المشاريع من الموازنة المستقلة إلا أن تلك التوجيهات بقيت حبرا على ورق.

وأكدت عضو المكتب التنفيذي المختص سهى الجرماني أن معظم المشاريع المطروحة التي جرى إعداد دراسات لها لم تحظ بموافقة مجلس محافظة السويداء مؤكدة أن كل الوحدات الإدارية على ساحة المحافظة والتي من المفترض أن تستفيد من هذا البلاغ لم يجر تنفيذ أي مشروع استثماري على أرضها، مشيرة إلى أنه تم طرح مشروع لصناعة الورق في المنطقة الصناعية بام الزيتون حيث تمت دراسة الجدوى الاقتصادية من هذا المشروع الحيوي إلا أنه تم رفض المشروع من مجلس المحافظة، إضافة إلى طرح مشروع آخر تم رفضه هو الآخر من مجلس المحافظة بعد إعداد دراسة كاملة وهو مشروع لصناعة خل التفاح في قرية مفعلة رغم اشتهار المنطقة بزراعة التفاح لتبقى تعليمات وتوجيهات وزارة الإدارة المحلية دون تنفيذ علما أن البلاغ جاء لتوفير مردود مالي للوحدات الإدارية مؤكدة أن السيولة المالية المرصودة للموازنة المستقلة لم ينفق منها سوى مبالغ قليلة بحيث لم يجر الاستفادة من المبالغ المالية المرصودة لهذه الغاية.

بدوره مدير المناطق الصناعية في المحافظة علاء أبو عمار أكد أنه تم اقتراح معمل ورق بالمنطقة الصناعية بام الزيتون حيث تبلغ التكلفة المالية للمشروع ٢٠٠ مليون وتم اعداد دراسة اقتصادية حيث قدرت أرباح المعمل سنويا بنحو ٨٠ مليوناً مضيفاً إنه كان بالإمكان الاستفادة من تفل التفاح لتصنيع الورق وخاصة أن المادة الأولية متوافرة ولو تمت الموافقة على المشروع وأبصر النور لكان سد احتياج كل الدوائر الرسمية من الورق وأوضح أبو عمار أنه قبل مناقشة المشروع في مجلس المحافظة والاطلاع على الجدوى الاقتصادية منه تم رفضه علما أن المشروع حيوي وذو جدوى اقتصادية.

والسؤال الذي تم طرحه من المهتمين في المحافظة أنه بوجود توجيه رسمي بدعم الوحدات الإدارية بمشاريع استثمارية مع توافر السيولة المالية فلماذا تم رفض تلك المشاريع وأبقى الكتلة المالية المرصودة مجمدة دون الاستفادة منها علما أنه سبق لوزارة الإدارة المحلية أن قامت بمخاطبة محافظة السويداء بعدد من الكتب بضرورة موافاتها بقائمة المشاريع المراد استثمارها أو التي جرى الموافقة على استثمارها وبقيت حبرا على ورق.